كمثال جيد على تعاوننا النشط مع المنظمات الدولية الأخرى، وحقيقة أن منظمة التجارة العالمية وحدها لا تستطيع ضمان وصول فوائد التجارة الأكثر انفتاحًا إلى الناس بالفعل وما زلت مقتنعا بأن ولاية منظمة التجارة العالمية. يشكل فتح الأسواق مساهمة أساسية في التنمية والتحسين من الرفاه الجماعي ومع ذلك، منظمة الصحة العالمية وغيرها الكثير. الاتساق بين مختلف السياسات العامة الدولية، وهو ما أعتقد أنه يتعين علينا القيام به ويفترض التعاون الدولي المتوازن في جميع المجالات. إن أفضل السياسات التجارية لا يمكنها وحدها أن تعمل على تعزيز النمو والتنمية. ولهذا السبب فإن سياسات الاقتصاد الكلي السليمة يجب أن تستكمل بسياسات هيكلية ومن بين السياسات الهيكلية، يعمل عدد من المنظمات الدولية نحو تعزيز الحكم الرشيد، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. لكن هذه سياسات محلية ليس لمنظمة التجارة العالمية تفويض بها. أما بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية، منظمة التجارة العالمية لا ينبغي، يؤكد العديد من الجهات الفاعلة على قوة نظام تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية، قررت هيئة الاستئناف أن تسوية النزاع في منظمة التجارة العالمية لا يمكن أن تستخدم للتعامل مع النزاعات غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. ضرائب المكسيك التمييزية التي كانت منظمة التجارة العالمية غير متسقة، مخططو منظمة التجارة العالمية. وبالتالي فإن هيئة الاستئناف ستصبح هيئة قضائية في النزاعات غير المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية، حق أعضاء منظمة التجارة العالمية في تنحي جانباً، وتعترف منظمة التجارة العالمية بالبعض لالتزامات منظمة التجارة العالمية بالسياسات المدرجة، كما قلت سابقًا في المادة 20، لكن محكمة منظمة التجارة العالمية ونظامها، لا ينبغي أن يصبح العالم بين الدول في المعاهدات هو القاضي في الخلافات بخلاف اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. دعونا نحاول إلقاء نظرة أوسع على كيفية عمل منظمة التجارة العالمية. فأنا من أشد المدافعين عن التعاون الدولي. وأجرؤ على القول إن هذا مبدأ عام في القانون الدولي. ولكنني أذكر أن التعاون الدولي هو أحد أهداف الأمم المتحدة، كما ورد في المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة. أعتقد أن جهود التعاون الدولي هي الطريقة الوحيدة لضمان التطور للعلاقات الدولية ونظامنا القانوني الدولي لكن التعاون الدولي. شرعية منظمة التجارة العالمية ولكن هناك العديد من الأسباب التي تجعل منظمة التجارة العالمية بحاجة إلى مواصلة العمل مع الأمم المتحدة. وليس من السهل بالضرورة إنجازه ولا يمكن أن يكون فعالاً في كثير من الظروف ما لم يتم دمجه في سياق اقتصادي واجتماعي وسياسي داعم وفي إطار سياساتي متماسك متعدد الأوجه. لا يمكن إلا أن تكون مستدامة سياسيا واقتصاديا. فيما يتعلق بالتماسك القانوني الدولي، فإنه يدرك أنه يجب عليه العمل مع منظمة التجارة العالمية، أنا كمدير عام لمنظمة التجارة العالمية، بتعاون مع الأمم المتحدة لمحاولة زيادة كفاءة عمل كل منهما. بسبب تحركنا بشأن الأمين العام للأمم المتحدة، فإن منظمة التجارة العالمية تستفيد بشكل كامل من قانونها الدولي. منظمة التجارة العالمية متسقة ولا يقتصر الأمر على إعطاء الاعتبار الواجب للأنظمة القانونية الأخرى فحسب، فإن منظمة التجارة العالمية هي محرك، مكان ودور منظمة التجارة العالمية في النظام القانوني الدولي هو دور المحفز. من أجل الاحترام المتبادل الدولي والتعاون الدولي، وأيضا لأنني أعتقد أننا في حاجة إليها من أجل المزيد من الحوكمة العالمية. أعتقد أن هذا ضروري إذا أردنا أن يصبح العالم الذي نعيش فيه أقل عنفًا، سواء كان اجتماعيًا أو سياسيًا، ومن الواضح أن منظمة التجارة العالمية تطورت من إغلاق اتفاقية الجات. أرادت الدول الموقعة على اتفاقية الجات تعزيز وضع النظام التجاري الدولي. وزودتها بمنظمة دولية رسمية. منظمة التجارة العالمية هذه منظمة دولية تعمل الآن بكامل طاقتها. من المؤكد أن القيمة القانونية لهذه المعايير وإنفاذها التي تبنتها هيئات منظمة التجارة العالمية هي أمور محل نقاش. إن النظام القانوني الدولي اليوم يتطور سلميًا فقط إذا تم احترام القوانين القائمة، وأعتقد أنه لا يوجد استثناء لهذه القاعدة، فإن منظمة التجارة العالمية تعمل كوسيلة لتطور القانون الدولي ومع الآخرين.

Summarized by © lakhasly.com